



Sevim Dagdelen

غانتس دنوبيل (ينامل أال ناملربل) يف وضع

Platz der Republik 1, 11011 Berlin

(030) 227 – 71352

(030) 227 – 76852

sevim.dagdelen@bundestag.de

أنت هنا

المصالح الاقتصادية أهم من القانون الدولي

صرحت النائبة سفيم داغلدن، الناطقة باسم الكتلة البرلمانية لحزب (اليسار) للعلاقات الدولية، وعضو لجنة الشؤون الخارجية في البوندستاغ الألماني بما يلي: "بجانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، تبيح الحكومة الألمانية أيضا للمغرب أن يواصل خرقه للقانون الدولي وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان، دون أن يعاقب، على ذلك". جاء هذا التصريح إثر الإجابة الراهنة للحكومة الألمانية على المسئلة الصغيرة الخاصة بهذا الموضوع. وتواصل سفيم داغلدن بقولها:

"إن الحكومة الألمانية في حاجة ماسة إلى درس خاص في القانون الدولي. فإنها تتوارى وراء محاولات الأمم المتحدة التي باءت بالفشل حتى الآن، بسبب محاصرة هذه البلدان لها بشكل واضح. ومما يثير الاهتمام أن الحكومة الألمانية تتفادى الإجابة على السؤال الخاص بتقييم ضم الصحراء الغربية إلى المغرب بالإشارة إلى وضع الصحراء الذي لم يحسم بعد طبقاً للقانون الدولي، كما يقال. فبجانب أهمية الالتزام بمحو آثار الاستعمار وبحق تقرير المصير، تثبت المحكمة الدولية في لاهاي بوضوح في تقريرها الخاص بالصحراء الغربية من عام 1975، أنه يجب تقييم الإدارة المغربية باعتبارها "احتلالاً"، بكل ما يتبع ذلك من التزامات مثل منع التوطين من الخارج.

من الواضح بمكان أن الحكومة الألمانية لا تريد أن يعكر أحد النقاشات حول علاقاتها هي وعلاقات الاتحاد الأوروبي بالمغرب، إزاء المصالح الاقتصادية، وعلى خلفية من دور المغرب في مكافحة الهجرة غير المنظمة. فرغماً عن جميع الإشكاليات النابعة من القانون الدولي ومن سياسة اللاجئين وحقوق الإنسان، لا تضع الحكومة الألمانية، الوضع المتقدم، في علاقة الاتحاد الأوروبي بالمغرب موضع التساؤل. فلا يمكن القول بـ، إيجاد توازن منصف بين جميع زوايا سياسة الهجرة. بالعكس: الاجتهاد في مكافحة اللاجئين تتلوه المكافأة الاقتصادية. مثل هذا التحفظ من جانب الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي يغري المغرب وبلدان أخرى بمواصلة انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. وبه فإن الحكومة الألمانية تتحمل جزءاً من الذنب فيما يُرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان."

برلين في 2010/1/19